

جامعة مُجَدَّ بوضياف - المسيلة  
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية  
قسم علوم الاعلام والاتصال

## محاضرات مدخل للعلوم القانونية -السنة الثانية اعلام واتصال-

الأستاذ: طيبي رابح

الموسم الجامعي 2023/2022

## مقدمة:

القانون هو مجموعة قواعد تنظم سلوك الأفراد على وجه الإلزام وتكون مقترنة بجزاء بقصد فرض احترام الناس لها.

والسلوك الذي يهتم القانون بتنظيمه يتمثل في العلاقات القانونية بين أفراد المجتمع بعضهم ببعض أو بينهم وبين الدولة، حيث أن أساس دراسة العلاقات القانونية يتم في نطاق نظرية الحق ونظرية الالتزام فهما الأساس الذي يبين لشخص ما لهن حقوق وما عليه من واجبات.

ويعد تقرير الحقوق وفرض الواجبات المقابلة لها وسيلة القانون في تنظيم علاقات الأفراد في الجماعة ويمكن القول أن تقرير الحقوق هو غاية القانون إذ يبين ما يتمتع به الأفراد من حقوق ويفرض على الغير واجبا عاما باحترامها، لذلك تعتبر دراسة نظرية الحق دراسة شاملة للقانون وقد حاولنا من خلال هذه المحاضرات الملخصة تقديم الأهم حولها على النحو التالي:

المحاضرة الأولى: تعريف الحق.

المحاضرة الثانية: أنواع الحقوق.

المحاضرة الثالثة: أركان الحق: أطراف الحق.

المحاضرة الرابعة: محل الحق.

المحاضرة الخامسة: مصدر الحق.

المحاضرة السادسة: انتقال الحق.

## المحاضرة الأولى: تعريف الحق.

اختلف فقهاء القانون في تعريفهم للقانون وترتب على هذا الاختلاف ظهور عدة مذاهب وسنحاول فيما يلي التعرض إلى تعريف كل مذهب للحق والانتقادات التي وجهت له.

### 1 - المذهب الشخصي: ( النظرية الإرادية ):

يتزعم هذه المذهب الفقيه (سافيني) وينظر إلى الحق من خلال صاحبه فيعرف الحق بأنه " قدرة أو سلطة إرادية تثبت للشخص يستمدّها من القانون".

ويجعل هذا المذهب من الحق صفة تلحق صاحبه لهذا سمي بالمذهب الشخصي فوفقاً لهذا المبدأ فالإرادة هي التي تنشأ تعدله الحق وهي التي: وهي التي تنهيه.

### الانتقادات الموجهة للمذهب الشخصي:

انتقدت هذه النظرية بسبب أنها تربط الحق بالإرادة بينما قد يثبت الحق للشخص دون أن تكون له إرادة كالمجنون الصبي غير المميز، الجنين... الخ.

كما قد يثبت لشخص حقوقه دون علمه كالعائث والوارث.

فالحق ينشأ ويثبت لصاحبه دون إرادته، أما استعمال هذا الحق فلا يكون إلا بالإرادة. بالإضافة إلى أن المذهب الشخصي يخلط بين الحق في ذاته وبين شرط ممارسته وهو الإرادة بمعنى إذا كانت الإرادة شرطاً ضرورياً لمباشرة الحق فإنها تخرج بطبيعتها عن الحق ذاته فهي وسيلة لممارسة الحق ولا يمكن تعريف الحق من خلال وسيلة ممارسته، لأن لكل من الحق ووسيلة ممارسته ( الإرادة ) طبيعة خاصة. كما تم تعريف الحق بأنه سلطة إرادية يتناهى مع واقع وجود أشخاص اعتبارية أو معنوية ( كالشركات، الجمعيات (... ) التي تثبت لها الحقوق شأنها في ذلك شأن الأشخاص الطبيعية علماً بالرغم من أن الشخص الاعتباري أو المعنوي ليست له إرادة حقيقية، ذلك أن إرادة الشخص الطبيعي الذي يمثل الشخص الاعتباري هي التي تنشط في الميدان الذي يمثله فيها وأن الحقوق التي تترتب على هذا النشاط الإرادي للشخص الطبيعي الذي يمثل الشخص الاعتباري تعود كلها للشخص الاعتباري ولا تعود للشخص الطبيعي الذي يمثله والمفروض إذا كان الحق هو الإرادة أن تعود هذه الحقوق على من يباشرها أي الشخص الطبيعي لا الاعتباري. \*تفيد الانتقادات السابقة أن أنصار المذهب الشخصي لم يوفقوا في تعريفهم للحق.

## 2 - المذهب الموضوعي:

يتزعم هذا المذهب الفقيه الألماني "أهرينج" وقد سمي بهذا الإسم لأنه ينظر إلى الحق من خلال موضوعه وليس من خلال صاحبه، ولذلك يعرف أنصار المذهب الموضوعي الحق بأنه "مصلحة يحميه القانون" حيث يتضح من هذا التعريف أن الحق في المذهب الموضوعي يتكون من عنصرين:

\* **عنصر جوهري:** هو

\* **عنصر شكلي:** هو الحماية القانونية المتمثلة في الدعوى.

المصلحة

### الانتقادات الموجهة إلى المذهب الموضوعي:

وجهت إلى المذهب الموضوعي انتقادات مست عنصراه، الجوهري المتمثل في المصلحة والشكلي المتمثل في الحماية القانونية.

حيث انتقد هذا المذهب لأنه يعرف الحق من خلال غايته ( المصلحة ) فإذا كانت المصلحة هي غاية الحق فإنها لا ترقى إلى مرتبة الحق بمعنى أن المصلحة قد توجد ويتخلف الحق، وإلى جانب ذلك فالمصلحة أمر شخصي وذاتي يختلف من شخص إلى آخر، فالمصلحة التي يحصل عليها شخص من نفس الشيء قد تختلف من شخص إلى آخر حسب هدف كل واحد من الشيء.

والحقيقة هي أن المذهب لم يعرف الحق وإنما عرف هدفه وما يترتب عليه من حماية قانونية.

- كما انتقدت هذه النظرية من جهة أخرى لأنها تعتبر الحماية القانونية عنصراً من عناصر الحق إلا أنه لا يمكن اعتبارها كذلك في جميع الأحوال إذ الحماية تأتي بعد نشأة الحق.

## 3- المذهب المختلط:

سمي المذهب المختلط بهذا الإسم لأنه يعرف الحق من خلال الجمع بين ما هو شرط لمباشرة الحق أخذاً بالمذهب الشخصي وبين ما هو هدف للحق أخذاً بالمذهب الموضوعي، أي يعرف الحق من خلال التوفيق بين هاذين المذهبين، ولذلك يعرف المذهب المختلط الحق بأنه: " إرادة ومصلحة في نفس الوقت، ويلاحظ أن أنصار المذهب المختلط وإن كانوا متفقين على الجمع بين عنصري الإرادة والمصلحة، فإنهم اختلفوا حول تغليب أحد هاذين العنصرين على الآخر فعرف الحق عند من يغلبون عنصر الإرادة بأنه " قدرة إرادية يمنحها القانون للشخص في سبيل تحقيق مصلحة يحميها القانون".

- أما من يغلب عنصر المصلحة فيعرف الحق بأنه " مصلحة يحميها القانون ويسهر على تحقيقها والدفاع عنها قدرة إرادية معينة "

## الانتقادات الموجهة إلى المذهب المختلط:

جمع هذا المذهب في إنتقاداتها إنتقادات الموجهة إلى كل من المذهب الشخصي والمذهب الموضوعي.

### 4- المذهب الحديث:

سمي المذهب الحديث بهذا الإسم لأنه أتى بتعريف مستحدث للحق استبعد منه كل من عنصري الإرادة والمصلحة كما استبعد منه فكرة الجمع بينهما ولذلك يعرف المذهب الحديث الحق بأنه استثناء بقيمة معينة يمنحه القانون لشخص ويحميه " ومن هنا يتضح لنا أن الحق وفقا للمذهب الحديث يجمع بين عنصرين:

- **العنصر الأول:** وهو الإستثناء بما يتبعه من تسلط وهو يمثل جوهر الحق أي العنصر الداخلي له ويقصد به الإفراد بالميزات التي يخولها الحق لصاحبه كالمالك الذي ينفرد بالتصرف والإستعمال والإستغلال في ملكه

- **العنصر الثاني:** وهو الحماية القانونية، والتي تمثل العنصر الخارجي للحق، فلا يكون الإستثناء بما يخوله من مميزات شرعيا إلا إذا تكفل بالحماية القانونية، ويراعى أن وسيلة تحقيق الحماية القانونية هي الدعوى وهي وسيلة المطالبة بالحماية القانونية سواء قبل وقوع الإعتداء على الحق في حالة احتمال وقوعه أو بعد حصول الإعتداء على الحق فعلا.

● **الحقوق السياسية:** وهي عبارة عن حق الشخص باعتباره عضوا في جماعة سياسية للإسهام في حكم الجماعة كحق تقلد الوظائف العامة، حق الإنتخاب، الترشح وهذه الحقوق تخص المواطنين دون الأجانب، كما أنها تخص البالغين الراشدين دون القصر.

● **الحقوق المدنية:** سميت بالمدنية تمييزا لها عن الحقوق السياسية حيث تختلف عنها لكونها يتمتع بها كل من الوطني والأجنبي على السواء وتنقسم إلى:

أ- **الحقوق العامة:** ( الحريات العامة ): وتسمى بالحقوق اللصيقة بالشخصية أو حقوق الشخصية وقد أقر لها الدستور الجزائري لعام 1996 فصلا كاملا (لفصل 4) من المادة 29 41 وهذه الحقوق الشخصية تثبت للشخص

بمجرد ولادته بصفته إنسانا إلى وفاته وهي تشمل طائفة من الحقوق الشخصية ) كحق الإنسان في الحياة، حرية الرأي الحق في العمل. .. الخ وهذه الحقوق تتميز بأنها أساسية وضرورية لا يمكن العيش من دونها ولهذا فإن القانون وضع لها الحماية اللازمة وعاقب كل من يمس بها جزائيا.

ب- **الحقوق الخاصة:** وتنقسم الحقوق الخاصة إلى حقوق الأسرة ( حقوق غير مالية ). ب 1- **حقوق الأسرة:** وهي تثبت للشخص باعتباره عضوا في أسرة معينة لتنظيم علاقاته بأسرته وهي تختلف باختلاف وضع الشخص ومركزه في الأسرة.

ب 2 - **الحقوق المالية:** وسميت بذلك لأن موضوع الحق فيها يقوم بالمال وتنتج عن المعاملات المالية بين الأفراد وتنقسم إلى: الحقوق العينية، الحقوق الشخصية ( حقوق الدائنية )، وأخيرا الحقوق الذهنية ( المعنوية، الفكرية). 1- **الحقوق العينية:**

الحق العيني هو الحق الذي يرد على شيء مادي ويحول صاحبه سلطة مباشرة على هذا الشيء فيكون لصاحب الحق استعماله مباشرة دون حاجة إلى تدخل شخص آخر ليتمكن من استعمال حقه فلا يوجد وسيط بين صاحب الحق والشيء محل الحق وتطلق على هذه الحقوق تسمية "العينية" لأنها متعلقة بالعين أو الشيء المادي. تنقسم الحقوق العينية إلى قسمين: حقوق عينية أصلية وحقوق عينية تبعية.

**الحقوق العينية الأصلية:** وهي حقوق عينية تقوم بذاتها دون حاجة إلى وجود حق آخر تتبعه فيقصد بها تمكين صاحب الحق من الحصول على المزايا المالية للأشياء المادية.

وتتمثل هذه الحقوق في حق الملكية والحقوق المتفرعة عنه وهي حق الإنتفاع وحق الإستعمال وحق السكن وحق الإرتفاق.

أ- **حق الملكية:** وهو أهم الحقوق حيث يحول لصاحبه سلطة كاملة على الشيء ويتميز بأنه حق جامع ومانع ولا يسقط بعدم الإستعمال.

والسلطات التي يخولها حق الملكية هي حق الإستعمال، الإستغلال والتصرف.

● الإستعمال: وهو استخدام الشيء فيما هو معدله باستثناء الثمار كالسكن مثلا.

● الإستغلال: وهو القيام بالأعمال اللازمة للحصول على ثمار الشيء، فاستخدام دار للسكن هو استعمال لها أما تأجيرها فهو استغلال لها.

● التصرف: ويكون إما ماديًا باستهلاكه والقضاء على مادته وإما قانونيًا ببيعه أو التنازل عن ملكيته للغير دون مقابل. فإذا اجتمعت هذه العناصر الثلاثة السابقة بيد شخص واحد نكون بصدد ملكية تامة أما إذا تحلف حق الإستعمال أو حق الإستغلال أو كليهما معا فنكون بصدد ملكية ناقصة أما حق التصرف فلا يجوز للمالك النزول عنه وإلا سقطت عنه صفة المالك.

## ب - الحقوق المتفرعة عن حق الملكية:

**أولاً: حق الإنتفاع:** وهو حق عيني أصلي يخول صاحبه حق استعمال واستغلال شيء مملوك للغير ويشترط في المنتفع الحفاظ على الشيء محل الإنتفاع وبذل العناية في ذلك التي تتطلب في الشخص العادي ويكتسب حق الإنتفاع بالتعاقد أو الشفعة أو بالتقادم أو بمقتضى القانون.

وحق الإنتفاع هو مؤقت ينتهي بانقضاء الأجل المعين له، كما ينتهي بهلاك الشيء ويرد حق الإنتفاع على الأموال العقارية والمنقولة وتجدر الإشارة إلى أنه لما كان حق الإنتفاع حقاً متجزئاً عن حق الملكية فإنه يسمح لصاحبه باستعمال واستغلال الشيء فقط دون التصرف، إذ يظل لمالك الشيء وهو ما يسمى بمالك الرقبة، حق التصرف في الشيء باعتباره ملكاً له ويجوز للمنتفع التصرف في حقه ( الإنتفاع ) وليس في ملكية الشيء محل الإنتفاع إلا أن تصرفه هذا محدد بمدة حياته أو بمدة الإنتفاع.

**ثانياً: حق الإستعمال وحق السكن:** هو حق يخول لصاحبه سلطة استعمال الشيء وسكنه إذا كان محل حق الإستعمال عيناً معدة للسكن ويتحدد نطاق هذا الحق بمقدار ما يحتاج إليه صاحب الحق وأسرته الخاصة أنفسهم فحق الإستعمال يخول صاحبه استعمال الشيء لنفسه ولأسرته لذلك سمي حق الإستعمال حق الإستعمال الشخصي فهو حق انتفاع في نطاق محدود، إذ ليس لصاحبه الإستعمال والإستغلال كما هو الشأن في الإنتفاع وإنما لصاحبه الحق في استعمال الشيء في حدود ما يحتاجه.

أما حق السكن فهو عبارة عن حق الإستعمال الوارد على العقارات المبنية، فإذا كان لشخص حق استعمال منزل مملوك للغير فإن حقه يقتصر على السكن فقط وليس له الحق في تأجيره للغير أو التصرف فيه.

**ثالثاً: حق الإرتفاق:** وهو حق عيني أصلي متفرع عن حق الملكية وهو حق يجعل حداً لمنفعة عقار لفائدة عقار آخر لشخص آخر. ويكتسب حق الإرتفاق لمقتضى القانون، كما يكتسب بالعقد والوصية وبالميراث.

### شروط حق الإرتفاق:

- يجب أن تكون العلاقة بين عقارين، عقار متفق وعقار مرتفق به فحق الإرتفاق لا ينشأ إلا على العقارات

- يجب أن يكون العقاران مملوكين لشخصين مختلفين.

- يجب أن يكون التكليف لمصلحة عقار وليس لفائدة شخص

### إنهاء حق الإرتفاق:

من بين أسباب انتهاء حق الإرتفاق: إنقضاء الأجل المحدد له أو بهلاك العقار المرتفق كلياً أو باجتماع العقار المرتفق به والعقار المرتفق في يد مالك واحد وكذلك قد ينقضي حق الإرتفاق إذا فقد هذا الأخير كل منفعة للعقار المرتفق أو بقيت له فائدة محدودة لا تتناسب مع الأعباء الواقعة على العقار المرتفق به.

### الحقوق العينية التبعية: ( التأمينات العينية )

هـ هذه الحقوق لا توجد مستقلة كالحقوق العينية الأصلية وليست مقصودة لذاتها وإنما الغرض منها ضمان الوفاء بحقوق الدائنية، والحق العيني التبعية يستند كما سبق إلى حق شخصي يكون تابعا له فهو يبقى ببقاءه وينقضي بانقضائه وما دام الحق الشخصي هو حق مؤقت فإن الحقوق التبعية هي كذلك مؤقتة. وقد وجد نظام الحقوق العينية التبعية كضمان للدائن أي صاحب الحق الشخصي ولهذا تدعى بالتأمينات العينية لأن هذا الأخير معرض لأمرين: إما تصرف المدين في أمواله فلا يتمكن الدائن من التنفيذ عليها.

- وإما تعاقدته على ديون جديدة يزاحم أصحابها الدائن القديم بحيث إذا لم تكفي أموال المدين للوفاء بكل ديونه قسمت هذه الأموال بين الدائنين قسمة غرماء أي بنسبة دين كل واحد منهم، ولهذا وجدت هذه الحقوق التي تقع على شيء وأكثر من أموال المدين فتكون ضمانا للوفاء بالدائن، وهذا الضمان يخول لصاحبه ميزتان:

1- ميزة التتبع: للدائن سلطة ملاحقة الشيء محل الحق العيني التبعية في أي يد يكون لإستفءاء حقه منه.

2- ميزة الأولوية فالدائن صاحب الحق العيني التبعية حق التقدم على سائر الدائنين العاديين والدائنين الممتازين التالين له في المرتبة في إستفءاء حقه من ثمن الشيء محل الحق العيني التبعية

### 2- الحقوق الشخصية:

هيسلطة يقررها القانون لشخص الدائن قبل شخص آخر يسمى المدين تمكنه من الزامه بإداء عمل أو الإمتناع. تحقيقا لمصلحة مشروعة للدائن ويسمى الحق الشخصي حقا إذ نظرنا إليه من ناحية الدائن ويسمى إلتزاما إذا نظرنا إليهم من ناحية المدين.

ويتميز الحق الشخصي بأنه لا يمكن لصاحبه الحصول عليه إلا بتدخل المدين، وعلى هذا يختلف الحق العيني عن الحق الشخصي، ذلك أن الحق العيني هو سلطة مباشرة على الشيء ولا يستلزم وساطة بين صاحب الحق والشيء محل الحق.

### الحقوق الذهنية ( المعنوية )

الحق الذهني هو كل ما ينتج عن الفكر البشري بقدر من الإبتكار بحيث تظهر شخصية صاحبه ويجد هذا الحق مصدره في الدستور والقانون.

وتنصب الحقوق الذهنية على أشياء غير مادية وهي تنقسم إلى قسمين:

**1 - الملكية الأدبية والفنية:** ومن أبرزها حقوق المؤلف كتأليف كتاب علمي أو أدبي

**3- الملكية الصناعية:** كبراءة الإختراع والعلامة التجارية والإسم التجاري. .. الخ.

**المحاضرة الثالثة: أركان الحق ( أشخاص الحق )**

يستند الحق في وجوده إلى طرف معين يتمثل في الشخص القانوني ( الطبيعي أو المعنوي ) يكون صاحبا للحق. كما يشترط في الحق أن ينصب على موضوع معين هو محله سواء كان من قبيل الأشياء أو الأعمال، وأن ينشأ ويقوم الحق بناء على واقعة قانونية أو تصرف قانوني يمثل مصدرا وسببا له وعليه فأركان الحق هي شخص الحق ومحل الحق ومصدر الحق والتي سنتداولها تباعا.

**أشخاص الحق:** يقصد بشخص الحق كل من يتمتع بالشخصية القانونية. والشخصية القانونية هي القدرة أو الإمكانية على اكتساب الحقوق والتحمل بالإلتزامات.

وتثبت الشخصية القانونية لكل من:

الشخص الطبيعي، والشخص المعنوي ( الإعتباري ).

**الشخص الطبيعي:**

يتمتع الشخص الطبيعي بالشخصية القانونية ولذلك يتعين بيان متى تبدأ هذه الشخصية ومتى تنتهي.

**أ- بداية الشخصية القانونية:**

تنص المادة 25 من القانون المدني على مايلي " تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حيا وتنتهي بموته ". يتضح من هذه المادة أن الشخصية القانونية للإنسان ( أي الشخص الطبيعي تبدأ بتمام ولادته حيا وهذا يفيد ارتباط الشخصية القانونية بالولادة أي انفصال الجنين عن بطن أمه إنفصالا تاما ويمكن التعرف على حياة المولود ببعض المظاهر كالصراخ والحركة والتنفس، وتثبت واقعة الميلاد بالسجلات المعدة لذلك بشهادة الميلاد أو بكافة الطرق الأخرى ( المادة 26 من ق م ج )

**ب- نهاية الشخصية القانونية:**

تنتهي الشخصية القانونية بالوفاة الطبيعية والوفاة الحكيمة.

**أولا: الوفاة الطبيعية:**

تنص المادة 25 من ق م ج " تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حيا وتنتهي بموته.

ويقصد بالموت نهاية حياة الإنسان الطبيعية وتثبت واقعة الوفاة بشهادة الوفاة أو بأية طريقة أخرى ويترتب على وفاة

الشخص انتهاء شخصيته القانونية.

ويترتب على الوفاة أن تعدد الزوجة عدة الوفاة 4 أشهر و 10 أيام، كما تنتقل حقوق المتوفى المالية إلى ورثته وذلك بعد سداد ديونه.

### ثانيا: الموت الحكمي:

تنتهي الشخصية القانونية بالموت الحكمي وهو ليس موتا فعليا ولكنه موت تقرره المحكمة في أحوال معينة، ويسبق الحكم بالفقدان أولا ثم الحكم بالوفاة لهذا سنتعرض لهما مبينين الآثار المترتبة على كل منهما.

أ - الحكم بالفقدان: **التفرقة بين الغائب والمفقود:** يجب أن نفرق بين الغائب والمفقود إذ يصدر بصدد كل منهما الحكم بالفقدان حيث عرفت المادة 109 من قانون الأسرة الجزائري المفقود بقولها " المفقود هو الشخص الغائب الذي لا يعرف مكانه ولا يعرف حياته أو موته ولا يعتبر مفقودا إلا بحكم.

في حين عرفت المادة 110 الغائب بأنه الشخص الذي منعه ظروف قاهرة من الرجوع إلى محل إقامته أو إدارة شؤونه بنفسه فيصدر حكم باعتباره مفقودا ولا يصدر الحكم إلا بعد مرور سنة من الغياب فإذا صدر حكم بفقدان الشخص فإنه يعتبر حيا سواء بالنسبة لأمواله أو بالنسبة لزوجته، ولا يعتبر المفقود ميتا إلا من تاريخ الحكم بالوفاة وليس من تاريخ الحكم بالفقدان.

### ب- الحكم بالوفاة:

يحكم القاضي بوفاة المفقود بناء على طلب أحد الورثة أو من له مصلحة أو النيابة العامة ونفرق في ذلك بين حالتين: -

**الحالة الأولى:** الحالة التي يغلب فيها الهلاك كحالة الحرب أو الزلزال أو كمن يخرج من بيته لقضاء حاجته ولم يعد فاقاضي يحكم بالموت بعد مرور 4 سنوات من غياب الشخص.

**الحالة الثانية:** وهي الحالة التي يغلب فيها الهلاك كالمسافر أو الذي يذهب للدراسة في الخارج ولم يعد فهي حالات لا يغلب فيها احتمال هلاك الشخص لذلك تكون للقاضي سلطة تقديرية لتحديد المدة التي يحكم بعد انقضائها باعتبار المفقود ميتا شريطة أن لا تقل عن 4 سنوات.

ويترتب على الحكم باعتبار المفقود ميتا ما يأتي:

- بالنسبة للزوجة: تعدد عدة وفاة ثم تتزوج إن شاءت

- بالنسبة لأمواله: تقسم أمواله على ورثته باعتبارها تركة ولا يعتبر وارثا بحسب الأصل إلا من بقي حيا بعد الحكم باعتبار المفقود ميتا مع مراعاة أحكام التنزيل.
- ويترتب على ظهور المفقود حيا بعد الحكم باعتباره ميتا ما يأتي:
- بالنسبة للزوجة: ما تجب مراعاته أولا لا يوجد نص قانوني بهذا الشأن والقاعدة العامة أن تعود زوجته إليه إذا لم تكن قد تزوجت، وإن كانت قد تزوجت فتميز بين حالتين:
- الحالة الأولى: ألا تكون الزوجة قد تم الدخول بها فتعود إلى الزوج الأول...
- الحالة الثانية: إذا كانت الزوجة قد تم الدخول بها فتميز بين أمرين:
- أولا: أن يكون الزوج الثاني سيء النية يعلم بحياة الزوج الأول فتعود الزوجة لهذا الأخير (الزوج الأول)
- ثانيا: أن يكون الزوج الثاني حسن النية لا يعلم بحياة الزوج الأول فتبقى الزوجة للزوج الثاني وكل ذلك مع مراعاة أن بقاء الزوجة مع الزوج الثاني أو رجوعها للزوج الأول أمر راجع لها
- بالنسبة لأمواله: فيسترد المفقود ما بقي من أمواله عينا في يد ورثته أو قيمة ما تم التصرف فيه نقدا.

#### مميزات الشخصية الطبيعية:

- 1- **الإسم:** هو لفظ يستخدم لتمييز الشخص عن غيره ويتكون عادة الإسم من لفظين: إسم شخصي يختص به الشخص وإسم عائلي يشترك فيه كافة أفراد العائلة والإسم حق وواجب والإسم أنواع: إسم الشهرة ويطلقه عادة: الجمهور على الشخص، وإسم مستعار ويطلقه الشخص على نفسه في بعض مجالات نشاطه ملاحظة هامة أن مع الإسم الحقيقي للشخص سواء في حالة إسم الشهرة أو الإسم المستعار لا يزول والإسم محمي من طرف القانون المادة 48 من ق م ج.
- 2- **الموطن:** هو مقر الشخص في وجه نظر القانون وهو أحد مميزات الشخصية القانونية وهو عبارة عن المكان الذي تكون للشخص صلة به حيث يعتبر موجودا به بصفة دائمة وهو إما موطن عام أو موطن خاص.
- أ- **الموطن العام:** هو ذلك الموطن الذي يخاطب فيه الشخص بوجه عام في المسائل القانونية أي المكان الذي يقيم به الشخص عادة وتتم فيه اتصالاته في كافة الأمور والمعاملات القانونية وينقسم الموطن العام إلى:
  - الموطن العادي: م 36 ق م ج. ق.
  - الموطن الإلزامي: م 38 ق م ج.

ب- **الموطن الخاص:** هو المكان الذي يخاطب فيه الشخص في نوع معين من الأعمال كالموطنالتجاري أو الحرفي أو وطن الأعمال فيكون للشخص الذي يجترف تجارة أو صناعة معينة موطنان، عام وخاص بأعمال تجارية أو صناعية ويكون موطنه هذا المكان الذي يمارس فيه تجارة أو حرفة ويكون خاصا بالمعاملات المتعلقة بالتجارة أو المهنة (م 37 ق م ج).

ت- **الموطن المختار:** يجوز اختيار مكان معين كموطن لتنفيذ عمل قانوني معين ( المحاماة المادة 39 الفقرة الأولى ) يجوز اختيار موطن خاص لتنفيذ عمل قانوني معين.

4- **الذمة المالية:** هي مجموع ما للشخص من حقوق وما عليه من التزامات ذات قيمة مالية.

**الحالة:**

**تعريفها:** هي من أهم مميزات الشخصية القانونية فتثبت الحالة السياسية لشخص بانتماؤه لدولة وتثبت حالته الدينية من خلال إتباعه لعقيدة معينة.

**أنواعها:**

1/ **الحالة السياسية:**

وتعني ارتباط الشخص بالدولة وانتمائه لها ويكون ذلك عن طريق حمل جنسية الدولة ويحملها بطريقتين إما الدم أو الإقليم كما أن جنسية الدم هي جنسية أصلية وفي حالة تعدد الجنسيات يطبق القاضي الجنسية الفعلية أو الحقيقية.

2/ **الحالة الدينية:**

الإسلام دين الدولة ويترتب على كون الشخص مسلما أنه يخضع لأحكام التعامل بين المسلمين مع غير المسلمين.

3/ **الحالة العائلية:**

حسب نص المادة 32 من القانون المدني تتكون أسرة الشخص من ذوي قرياه ويعتبر من ذوي القربى من يجمعهم أصل.

فالحالة العائلية هي العلاقة التي تربط الشخص بالعائلة وقد تكون هذه الرابطة نسب أو قرابة مصاهرة.

1/ **أنواع القرابة:**

• **قرابة النسب:** هي التي تظم كل من يجمعهم أصل مشترك وبذلك تكون إما مباشرة أو قرابة حواشي ( المادة 33 من ق م ج ).

• **القرابة المباشرة:** تربط بين الأصول والفروع أي التي تربط الجد بأبنائه وحفدته.

● **قراة الحواشي:** وهي التي تربط بين الأشخاص الذين يجمعهم أصل واحد دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر.

● **قراة المصاهرة:** تنتج نتيجة الزواج، ويحتفظ فيها كل قريب بدرجة قرابته للزوج الآخر (المادة 35 ق م ج

**الأهلية:**

خلال حياة الإنسان يكون مرتبطاً بإجراء العديد من التصرفات ولا يمكنه ذلك إلا إذا كانت لديه القدرة أو الإستطاعة على القيام بتلك التصرفات وهي ما اصطلح على تسميتها بالأهلية والأهلية نوعان: أهلية وجوب وأهلية أداء

أ- **أهلية الوجوب:** وهي صلاحية الشخص لإكتساب الحقوق والتحمل بالإلتزامات مما يجعلها مطابقة للشخصية

القانونية، حيث تدور وجوداً وعدمًا مع الحياة لأنها تثبت لكل إنسان.

ب- **أهلية الأداء:** وهي صلاحية الشخص لإبرام التصرفات القانونية أي القدرة على التعبير بنفسه عن إرادته تعبيراً منتجاً لآثاره القانونية في حقه وذمته. فأهلية الوجوب تثبت لكل إنسان أما أهلية الأداء فلا تثبت إلا إذا أثبت الشخص أنه قادر على التمييز بين النفع والضرر

**أحكام الأهلية:**

تدرج أهلية الشخص بتدرج عمره وسنه وقدرته على التمييز والإدراك بين الفعل النافع والضرر من الإنعدام إلى النقصان إلى الكمال.

1- **الصبي غير المميز:** ( عديم الأهلية ):

تنص المادة 42 من القانون المدني " لا يكون أهلاً لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقداً للتمييز لصغر في السن أو عته أو جنون.

يعتبر غير مميز من لم يبلغ سن ثلاث عشرة سنة.

ويقصد بانعدام أهلية الصغير ( دون 13 سنة ) بطلان كل تصرفاته ولو كان التصرف نافعا ويكون لكل ذي مصلحة أن يتمسك به ويقضي به القاضي من تلقاء نفسه لأنه من النظام العام ويترتب على الحكم بالبطلان إعادة الأمر كما كان عليه قبل التعاقد.

2- **الصبي المميز ( ناقص الأهلية ):**

تنص المادة 43 من القانون المدني الجزائري " كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد وكل من بلغ سن الرشد وكان سفيهاً أو ذا غفلة، يكون ناقص الأهلية وفقاً لما يقرره القانون "

فالصبي المميز أو ناقص الأهلية من يتجاوز سنه 13 سنة ويكون دون 19 سنة كاملة.

ويختلف حكم الصبي المميز في تصرفاته بحسب مايلي:

أ- إذا كان التصرف نافعا له نفعا محضاً، فإن التصرف يكون صحيحاً.

ب- إذا كان التصرف ضاراً له ضرراً محضاً يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً

ويكون لكل ذي مصلحة أن يتمسك بالبطلان وللمحكمة أن تقضي بهذا البطلان من تلقاء نفسها.

ت- إذا كان التصرف يدور بين النفع والضرر يكون باطلاً بطلاناً نسبياً بمعنى أن يكون قابلاً للإبطال

لمصلحة القاصر بواسطة الولي أو الوصي أو الصبي نفسه بعد بلوغه سن الرشد.

### 3- كامل الأهلية ( سن الرشد ):

تكتمل أهلية الشخص ببلوغه 19 سنة كاملة وتقع كافة تصرفاته صحيحة طبقاً للمادة 40 من القانون المدني.

### عوارض الأهلية:

تتمثل هذه العوارض في:

#### 1- الجنون والعتة: (المادة 42 من القانون المدني )

● الجنون: هو حالة مرضية تصيب الشخص فتفقده القدرة والإدراك على تمييز العمل النافع من العمل الضار.

● العتة: هو الحال الذي يعتري عقل الإنسان فيفقده القدرة على التمييز على الرغم من أنه لا يفقد العقل تماماً كالجنون.

ولقد ساوى القانون في الحكم بين الجنون والعتة.

#### 2- السفه والغفلة: يكون الشخص ناقص الأهلية ( المادة 43 من القانون المدني ).

● السفه: هو حالة تصيب الشخص وتدفعه إلى إنفاق ماله بدون تدبير أما السفه فهو الشخص الذي ينفق ماله على غير مقتضى العقل والشرع فيعمل على تبذيره دون ضابط من العقل أو المنطق.

● الغفلة: يقصد بها وقوع الشخص بسهولة في غبن بسبب سلامة نيته وطيب قلبه وكثيراً ما يخطئ إذا تصرف وحكم السفه وذو الغفلة شأن ناقص الأهلية.

### موانع الأهلية:

على الرغم من كمال أهلية الشخص إلا أنه قد يوجد في ظروف تمنعه من مباشرة التصرفات القانونية

وهذه الموانع قد تكون:

- **مادية:** وهي غياب الشخص بحيث لا تستطيع مباشرة تصرفاته القانونية بشكل يعطل مصالحه ويحدث به أضرار.
- **قانونية:** ويتحقق المانع القانوني بالنسبة لمن سلبت أهليته بحكم المحكمة أو بحكم القانون كما في حالة لو حكم عليه بعقوبة جنائية فلا يجوز أن يتولى إدارة أمواله خلال مدة حبس فتعين المحكمة له قيما نيابة عنه في إدارة أمواله.
- **طبيعية:** فقد يصاب الشخص بعاهتين كأن يكون أصم أبكم أو أعمى أصم أو أعمى أبكم مما يتعذر معه التعبير عن إرادته تعبيرا صحيحا حيث يجوز للمحكمة أن تعين له وصيا قضائيا يعاونه في التصرفات التي يجريها تحقيقا لمصلحته (المادة 80 من القانون المدني).

## 2/ الشخص الاعتباري:

### أولا: مدلول الشخص الاعتباري ووجوده:

كان الإنسان وحده في العصور الماضية هو الذي يكون طرفا إيجابيا أو سلبيا في الحق وبذلك كانت أطراف الحقوق دائما أشخاصا طبيعيين، ولكن مع التقدم الحضاري في المجتمعات الإنسانية في العصر الحديث شعر الإنسان بأنه عاجزا عن القيام بالمشاريع الكبيرة بمفرده وأنه لا يكون قادرا على إنجاز المنشآت الاقتصادية الهامة وحده بل لابد له كي يحقق الأهداف الحيوية من الانضمام إلى مجموعة من الأفراد الآخرين يساهمون بجهودهم الشخصية أو بأموالهم لإقامة المنشآت الضخمة.

وبانضمام الأشخاص الطبيعيين وبتكثيل أموالهم في تلك المؤسسات الاقتصادية الكبرى كان لابد لمجموعات الأشخاص أو مجموعات الأموال أن تدخل الحياة القانونية في المجتمع تارة كأطراف موجبة لها حقوق وتارة كأطراف سالبة عليها التزامات.

ومن المنطقي أن مجموعات الأشخاص والأموال لا يتسنى لها ممارسة حقوقها أو أداء التزاماتها إلا إذا كانت لكل منها شخصية قانونية مستقلة بحيث تكون تلك الشخصية القانونية مستقلة عن الشخصية القانونية للأفراد المكونين لها حتى لا تختلط حقوق المجموعات أو التزاماتهم بحقوق الأفراد الأعضاء فيها أو التزاماتهم على أن تكون تلك الشخصية القانونية المستقلة لمجموعات الأشخاص أو الأموال مساوية للشخصية القانونية للأشخاص الطبيعيين ( على قدم المساواة ) ولذلك تعترف القوانين الحديثة لتكتلات الأفراد وكذلك الأموال بالشخصية القانونية المستقلة عن شخصيات المكونين لها، حيث تتمكن المؤسسة أن ترس نشاطها القانوني بوصفها شخصا قانونيا مستقلا.

### التعريف بالشخص الاعتباري ؟

«هو مجموعة الأشخاص أو الأموال التي تهدف إلى تحقيق غرض معين، ويعترف لها القانون بالشخصية القانونية بالقدر اللازم لتحقيق ذلك الغرض».

ويجدر بالذكر أن اصطلاح " الأشخاص الاعتبارية " يعني صراحة أنها تكتسب الشخصية القانونية حكما أي بنص القانون الذي اعتبرها كذلك، وفي نفس الوقت يعني ضمنا أنها ليست أشخاصا طبيعية وإنما يمنحها المشرع تلك الصفة القانونية الاعتبارية لكي تتمكن من أن تمارس حقوقها وتلتزم بواجبات في سبيل تحقيق أغراض إجتماعية معتبرة سواء للمجتمع كله أو لطائفة من طوائفه.

ولهذا يطلق عليها البعض اصطلاح الأشخاص القانونية لأن القانون هو مصدر وجودها وقيامها.

كما يطلق عليها البعض اصطلاح الأشخاص المعنوية لأن ليس لها كيان مادي ملموس وإنما هي معان غير ملموسة ولكن يمكن قيامها في الذهن وتصور وجودها معنويا والإعتراف بأنه يمكن له القيام بأعمال ومشروعات لا يستطيع الإنسان مهما عمل أن يقوم بها بمفرده.

ومن التعريف السابق ذكره نلاحظ أنه يقوم على ثلاثة عناصر.

- أن الشخص الاعتباري يتكون من مجموعة أشخاص أو أموال أو منهما معا
- أنه يتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن المجموعات المكونة له بناء على نص في القانون
- أن يقوم الشخص الاعتباري بتحقيق هدف اجتماعي يتحدد في قانون إنشائه

### أنواع الأشخاص الاعتبارية:

هناك نوعان للأشخاص المعنوية: عامة وخاصة.

تنص المادة 49 من أن الأشخاص الاعتبارية هي:

الدولة، الولاية، البلدية، المؤسسات والدواوين العامة طبقا للشروط التي يقررها القانون.

المؤسسات الإشتراكية والتعاونيات والجمعيات وكل مجموعة ( أشخاص أو أموال ) بمنحها القانون شخصية اعتبارية. هذا وقد تضمن القانون المدني الجزائري نصوصا مؤداها أن الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق التي تقرها القوانين وتحميها إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان وأضاف المشرع أن يكون للأشخاص المعنوية:

- ذمة مالية، أهلية في حدود ما يقرره قانون إنشائها أو أي قانون آخر.

- موطن وهو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارتها.

كما نص على أن الشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في الجزائر يعتبر مركزها القانوني في

الجزائر.

- أن يكون لكل شخص معنوي نائب عنه يعبر عن إرادته تعبيرا قانونيا ويعتبر النائب ممثلا عنه ويمارس أهلية الأداء نيابة عنه ( المادة 50 ق م ج ).
- حق التقاضي ( المادة 50 الفقرة 2 ). لا تنشأ إلا بقانون (المادة 51)

## أنواع الأشخاص الاعتبارية:

### الأشخاص العامة:

هيالدولة وفروعها مع ملاحظة أن الدولة تنشأ بقيام عناصرها زائد الإعتراف، أما فروع الدولة فتنشأ باعتراف المشرع الوطني أي القانون الداخلي بوجودها وتأسيسها وفروعها ( الولايات الدوائر، البلديات) وكذلك تدخل في عداد الأشخاص المعنوية العامة، الدواوين الهيئات المؤسسات العامة التي ينص عليها القانون الداخلي ويعترف لها باستقلال مالي وميزانية خاصة (الجامعات) تنص عليها القانون الإداري.

### الأشخاص الخاصة:

يقصد بها الهيئات والمؤسسات والجمعيات والشركات ( المدنية والتجارية ) التي تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية لتحقيق أهداف معينة لمجموعات الأشخاص والأموال المكون لها. وجرى الفقه على استخدام تعبير مجموعات الأشخاص على كل من الجمعيات والشركاتو تعبير مجموعات الأموال علىالمؤسسات الخاصة.

يمكن تعريف الجمعية بأنها كل جماعة تتكون من عدة أشخاص طبيعية أو اعتبارية تكون لها صفة الدوام وتهدف لغرض إجتماعي دون الحصول على ربح مادي (الجمعيات الدينية الخيرية )

- **المؤسسات:** هي شخص اعتباري ينشأ بناء على تخصيص مبلغ من المال لعمل إجتماعي سواء كان خيريا أو علميا أورياضيا. ..
- **الشركات:** تتكون الشركة باتفاق شخصين أو أكثر على أن يساهموا عن طريق تقديم كل منهم حصة من المال أو العملع اقتسام الناتج ربحا أم خسارة.

### الخصائص المميزة للشخص الاعتباري:

الشخص الاعتباري تكون له شخصية قانونية في حدود ما نص عليه قانون إنشائه من حيث مجال النشاط الذي يقوم به والإعتراف له بشخصية قانونية تمكنه من ممارسة الحقوق والإلتزامات كالتالي يتمتع بها الشخص الطبيعي ماعدا ماكانمنها ملازما لصفة الإنسان.

## أ- بداية الشخصية:

- بالنسبة للدولة تبدأ شخصيتها الاعتبارية من يوم تكامل عناصرها الثلاثة والإعتراف
- الولاية من تاريخ صدور قانون إنشائها الذي يحدد اسمها ومركزها واستقلالها المالي وشخصيتها
- البلدية بصدور قرار إنشائها من وزير الداخلية إذا كانت تضم أجزاء من ولايتين أو أكثر أو من الوالي إذا كانت داخلة في نطاق ولايته.

- أما بالنسبة للجمعيات والشركات والمؤسسات الخاصة فإن القانون يشترط عقب صدور قانون إنشائها القيام بشهرها عن طريق تسجيلها في السجلات الخاصة بالتوثيق في الشهر العقاري ونشر قانون إنشائها وتسجيلها بالصحف اليومية.

## ب - نهاية الشخصية القانونية:

- بالنسبة للدولة تزول شخصيتها بزوال أحد عناصرها.
- بالنسبة للولاية، الدائرة، البلدية بصدور قانون إلغائها وإدماجها في وحدة إدارية أخرى وتصدر قوانين الإلغاء والإدماج من السلطة المختصة بالإلغاء.
- بالنسبة للمؤسسات العامة أو ما في حكمها تنقضي شخصيتها القانونية بإدماجها في مؤسسة أخرى أو بإلغائها بقانون تصدره السلطة التي أنشأتها.
- بالنسبة للشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة تنتهي حياتها بالأسباب التالية:
  - حلول أجل انقضائها السابق تحديده في قانون إنشائها
  - تحقيق الغرض من إنشائها
  - إتفاق الشركاء على حلها.
  - إشهار إفلاسها
  - صدور حكم قضائي بحل الشخص الاعتباري
  - صدور قانون بإلغائها من السلطة التي أصدرت قانون إنشائها.

## مميزات الشخص الاعتباري:

- الإسم: الأشخاص العامة تحدد الدولة أسماءها ( الديوان الوطني للخضر والفواكه ).
- الأشخاص الخاصة يسميها أصحابها بأسمائها التجارية والمستعارة والإسم حق وواجب.
- الحالة المدنية: ليست له روابط عائلية ودينية ولكن له روابط سياسية المتمثلة في الجنسية وتحدد في قانون إنشائه.

- **الأهلية:** بمجرد ثبوت الشخصية القانونية للشخص الاعتباري تكون له أهلية وجوب وأداء كاملتين ولا يمارسهما بنفسه بل له نائب ولا تطرأ عليه عوارض الأهلية.
- **الذمة المالية:** للشخص الاعتباري ذمة مالية بشقيها الإنجابي والسليبي، وتكون ذمته المالية مستقلة ومنفصلة تماما عن الذمة المالية للأفراد المكونين له.
- **الموطن:** المادة 51 الفقرة 2 له موطن مستقل عن مواطن أعضائه وقد يكون له موطن مختار وموطن عادي (مركزه بالخارج موطنه محل الفرع بالبلاد) وموطن قانوني.

#### المحاضرة الرابعة: محل الحق:

محل الحق هو الموضوع الذي ينصب عليه الحق، ومحل الحق إما أن يكون شيئاً وعملاً من الأعمال.

**أولاً:** الأشياء كمحل للحق.

تنقسم الأشياء بناء على عدة معايير:

1- **من حيث التملك:** ( المادة 682 من ق م ج ) وتنقسم إلى:

- أ- **أشياء قابلة للتملك:** فالأصل هو جواز تملك الأشياء والتعامل فيها مثل الأراضي البنائيات. .. الخ
- ب- **الأشياء الغير قابلة للتملك:** حيث أشياء تملكها وتخرج عن دائرة التعامل بطبيعتها (كامتلاك الشمس والهواء (...)) أو تخرج عن دائرة التعامل بحكم القانون ( كالأموال العامة والوقت. ....

2- **من حيث تعيينها:** حيث تقسم الأشياء إلى:

- أ- **الأشياء المثلية:** ( المادة 686) فهي التي يقوم بعضها مقام بعض عند الوفاء بمعنى أن المال المثلي هو ما يوجد له مثل ونظير في الأسواق من غير تفاوت في أجزائه أو وحداته يعتد به في التعامل.
- ب- **الأشياء القيمية:** الأشياء الغير متماثلة والغير متشابهة مثل التحف والآثار.
- 3- **تقسيم الأشياء من حيث ثباتها وتقسيم إلى عقارات ومنقولات ( المادة 683 من ق م ج ).**

أ- **العقار:** وهو كل شيء مستقر بجزه وثابت فيه ولا يمكن نقله ويقسم إلى:

- **عقار بطبيعته:** وهو كل شيء مستقر بجزه وثابت فيه ولا يمكن نقله دون تلف مثل: الأرض، البناء.
- **عقارات بالتخصيص:** هو المنقول الذي يضعه صاحبه في عقار يملكه كخدمة هذا العقار أو استغلاله مثلاً آلات والمواشي المخصصة لخدمة الأرض.

ب- **المنقول:** هو كل ما يمكن نقله من مكانه دون تلف ويقسم إلى:

• **منقولات بطبيعتها:** هي كل شيء يمكن نقله من مكانه دون تلف بشرط أن يكون عقارا بالتخصيص ( مثل: الكتب، السيارات.. )

• **المنقول بحسب المال:** هو عقار بطبيعته ولكنه ينفصل عن مكانه ويصبح منقولا مثل ثمار الفاكهة.

4- يقسم المال إلى استهلاكي واستعمالي ( المادة 685 من ق م ج ).

أ- **المال الاستهلاكي:** هو ما يكون الإنتفاع بخصائصه غير محقق إلا باستهلاكه حقيقة كالطعام أو حكما كالنقود التي تخرج في قضاء الحاجات.

ب- **المال الإستعمالي:** يتحقق بالإنتفاع به مرارا مع بقاءه: كالأثاث والدواب.

**ثانيا: الأعمال كمحل للحق:**

إلى جانب الشيء قد يكون محل الحق عملا يقوم على رابطة الإقتضاء فيخول لصاحبه سلطة اقتضاء عمل معين سواء بإعطاء شيء كإعطاء الجائزة الموعود بها أو الهبة للموهوب له أو القيام بعمل ( كقيام البائع بتسليم المبيع للمشتري ) أو الإمتناع عن القيام بعمل كتعهد لاعب كرة قدم بعدم مزاوله هذه الرياضة لحساب ناد آخر.

ويشترط القانون أن يكون محل الحق ( الإلتزام ) ممكنا ومعينا ومشروعا.

**المحاضرة الخامسة: مصدر الحق:**

ينشأ الحق إما عن واقعة قانونية وإما عن تصرف قانوني، وفيما يلي نتعرض للواقعة القانونية كمصدر للحق ثم للتصرف القانوني.

**أولا: الواقعة القانونية:**

تعرف الواقعة القانونية بأنها كل فعل أو حدث أو عمل مادي يرتب عليه القانون أثرا قانونيا معيننا بمجرد وجوده في ذاته وبصرف النظر عن تخلف أو وجود إرادة صاحبه ( كواقعة الميلاد والوفاة أو حادث مرور الخ )، والوقائع القانونية نوعان:

1- **الوقائع الطبيعية ( غيرالإختيارية )** وهي التي لا دخل لإرادة الإنسان فيها كواقعة الميلاد أو حدوث فيضان... الخ.

2- **الوقائع المادية ( الوقائعالإختيارية ):** وهي التي تحدث بإرادة الإنسان ويرتب القانون على مجرد وجودها أثرا ما ومثاله الفعل الضار العمدي أو غير العمدي.. فيلزم صاحبه بالتعويض.

**ثانيا: التصرف القانوني**

التصرف القانوني هو أن تتجه الإرادة إلى إحداث أثر قانوني معين كعقد البيع أو الزواج مثلا و يشترط في التصرف القانوني توفر النية و التي هي استهداف غاية ما يترتب عليها تحقيق آثار قانونية يعقد بها القانون و هذا هو جوهر الاختلاف بين الواقعة القانونية و التصرف القانونية.

### أنواع التصرفات القانونية:

تتعدد التصرفات القانونية بتنوع موضوعها و نتناول فيما يلي أهم هذه التصرفات:

1- قد يكون التصرف القانوني صادر عن جانبين و لا بد من تطابق إرادتي طرفيه كالبيع و الايجار أو صادرا من جانب واحد كالوصية إذ تتم بإرادة الموصي وحدها وكذا الهبة.

2- قد يكون التصرف القانوني منشئ للحق كعقد الزواج الذي ينشئ حقوقا بين الزوجين لم تكن موجودة من قبل أو يكون ناقلا للحق فالحق يكون موجودا عند شخص يسمى السلف و ينقله التصرف القانوني إلى شخص آخر يدعى الخلف و كذلك من التصرفات الناقلة: عقد البيع، عقد الايجار و هذه التصرفات تنقل الحق العيني.

3- و قد يكون التصرف القانوني كاشفا أو مقرا للحق كالقسمة مثلا فالتصرف القانوني الكاشف لا ينشئ حقا و لكنه يقره فقط، فما هو إلا تعديل للعلاقات القانونية القائمة عن طريق إقرار حق كان موجودا من قبل.

4- وقد تكون التصرفات القانونية مضافة إلى ما بعد الوفاة حيث لا تنفذ ولا يتم اكتساب الحقوق إلا بعد وفاة المتصرف فهي تصرفات مضافة إلى بعد وفاته كالوصية

و تسود نظرية التصرف القانوني بغض النظر عن موضوع التصرف مبدأ سلطان الإرادة و أساسه أن الإرادة وحدها كافية لإنشاء تصرف قانوني لتحديد آثاره، فالشخص يلتزم لأنه أراد الالتزام كما أنه يلتزم بالقدر الذي يريده فقط.

### المحاضرة السادسة: انتقال الحق:

يقصد بانتقال الحق أن يحل شخص جديد محل الدائن مع بقاء الحق نفسه دون تغيير، والأصل أن جميع الحقوق قابلة للانتقال أي قابلة للتعامل فيها ويستثنى من ذلك الحقوق المتصلة بالشخصية لأنها مرتبطة بالشخص وتنقضي بوفاة. وسنبين فيما يلي كيفية انتقال الحق الشخصي وانتقال الحق العيني.

أولاً: انتقال الحق العيني: ينتقل الحق العيني بطرق متعددة لا يمكن حصرها فقد يتم الانتقال بدون عوض كما في عقد الهبة والوصية، كما ينتقل كذلك بالميراث، كما ينتقل بعوض (عقد البيع مثلا).  
فالحقوق العينية يمكن نقله من السلف إلى الخلف.

## ثانيا: انتقال الحق الشخصي:

ينتقل الحق الشخصي من السلف إلى الخلف العام عن طريق الوصية أو الميراث كالحقوق العينية، كما ينتقل فيما بين الأحياء بطريقة خاصة وهي حوالة الحق فقد نصت المادة 239 من القانون المدني " يجوز للدائن أن يحول حقه إلى شخص آخر إلا إذا منع ذلك نص القانون أو اتفاق المتعاقدين أو طبيعة الإلتزام وتتم الحوالة دون حاجة إلى رضاالمدين.

إذا كانت حوالة الحق تتم في غالب الأحيان بعوض إلا أنها تتم أحيانا أخرى كوفاء بمقابل وإذا تمت الحوالة دون مقابل تكون هبة. وحوالة الحق هي اتفاق ينقل بمقتضاه الدائن ويسمى(المحيل) حقه الشخصي إلى شخص آخر يسمى ( المحال له ) يصبح دائنا محله في إستيفاء الحق من المدين ( المحال عليه ) ويشترط أن يكون الحق قابلا للحجز عليه ولنفاذ حوالة الحق في مواجهة المدين لابد من إقرار المدين لها.

المراجع:

- 1: مُجَدِي فريدة (زواوي): المدخل للعلوم القانونية، نظرة الحق، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 2002.
- 2: عمار بوضياف ، المدخل الى العلوم القانونية ، النظرية العامة للقانون وتطبيقا في التشريع الجزائري، جسر المنشورات والتوزيع، الجزائر ، 2007..
- 3: سعيد جعفرور ، مدخل للعلوم القانونية ، الجزء الأول، الطبعة 19، دار هومة، الجزائر 2012 .
- 4: اسحاق ابراهيم منصور : نظريتا القانون والحق وتطبيقاتهما في القوانين الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005 .
- 5: حمزة خشاب ومولود ديدان ، مدخل إلى العلوم القانونية، دار بلقيس، 2014.
- 6: علي فيلاي، مقدمة في القانون، الجزائر، 2010.
- 7: بعلي مُجَدِّ الصغير ، مدخل للعلوم القانونية –نظرية القانون ونظرية الحق، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006.